البحث الأنثروبولوجي في الجامعات الجزائرية
قراءة نقدية لمسيرة 50 سنة من الوجود

د. شوقي قاسمي- جامعة بسكرة- الجزائر
د. صباح سليماني - جامعة بسكرة- الجزائر

الملخص :

تستهدف تفاصيل هذه المداخلة استعراض مسار تطور البحث الأنثروبولوجي في الجامعة الجزائرية والوقوف عند أهم محطاته، وذلك من خلال مقاربة تاريخية تتبعية ذات صبغة نقدية لحصيلة ما تحقق على أرض الواقع بعد قرابة 50 سنة من الوجود، عانت في بدايتها من مضايقات وحصار معلن استهدف إلغائها، قبل أن تعود بعدها تدريجيا لواجهة المشهدالا كاديمي وتحقق العديد من المكاسب على مستويي التكوين والبحث العلمي، الأمر الذي يسمح لنا من استجلاء أهم العثرات التي اعترضت مسارها في كل محطة، وكيف أثرت بعد ذلك في قدراتها على التعاطي مع مختلف المستجدات الحياتية الطارئة على حياة المجتمع الجزائري.

Abstract :

The presentation for aims to set out the development of the anthropological research at the Algerian universities through higlighting its main historical stages. The study adopts a critical dychronic approach to evaluate the outcomes of the discipline throughout 50 years of presence. Anthropological research gradually has aposition after years of struggle against straight forward attempts to eliminate its presence in the academic context. The collected data allow the researcher to explore her main obstacles that hindered its progresseach stage and how it affected the way anthropological research coped with the contemporary lifestyle of her Algerian society.

مقدمة:

تعتبر الأنثروبولوجيا اليوم أحدث تخصصات العلوم الاجتماعية في الجامعة الجزائرية وأقلها حضورا على الساحة الا كاديمية، قياسا بما هو عليه الحال بالنسبة لكل من: علم الاجتماع، علم النفس، الفلسفة وغيرهم، وذلك رغم أن قصة وجودها وخوضها في تفاصيل قضايا المجتمع

الجزائري قديمة جدا، إلا أن هناك جملة من المعطيات والعوامل التاريخية والسياسية التي حالت دون حضورها في المشهد الا ٔكاديمي إلى غاية وقت متأخر من عمر الجزائر الحديث، وهو ما تسبب ألبا في غياب كل أشكال التكوين الا ٔكاديمي داخل مؤسسات التعليم العالي، فضلا عن ضعف حصيلة أدائها البحثي. وهو الوضع الذي ما لبث أن عرف بعد ذلك جملة من التغيرات الملموسة والتي استهدفت إعادة الاعتبار لهذا الحقل المعرفي وسط أقرانه من العلوم الاجتماعية، الأمر الذي مكنها من إحراز تقدم على ا ٔكثر من صعيد كما سنقف عليه في تفاصيل هذا العمل، والذي يستهدف استجلاء واقع البحث الأنثروبولوجي اليوم في الجامعة الجزائرية تحديدا، وذلك من خلال مقاربة نقدية تتبعية لخط سير تطوره، بما من شأنه تبيان مكامن القصور والخلل التي اعترت هذا الحقل وأخذت تحجم من مكانته في كل مراحل وجوده.

1. وضع الأنثروبولوجيا في الجزائر قبل الاستقلال:

تقتضي مسألة الخوض في نشأة وتطور الأبحاث والدراسات الأنثروبولوجيا في الجامعة الجزائرية، ضرورة الإشارة إلى حقيقة جد هامة كانت السبب الرئيسي في قيام هذا الحقل المعرفي في الجزائر ألا وهو الاستعمار الفرنسي، حيث تؤكد الكثير من الشواهد والمرجعيات العلمية المختصة في هذا المجال، بأن المجتمع الجزائري مثل حقل خصب للكثير من الدراسات الإثنوغرافية والأبحاث الأنثروبولوجية والتي تعود إلى عهد سابق للوجود الفرنسي في الجزائر، باعتبار أن الحملات الاستكشافية بدأت مع مطلع السنوات الأولى للقرن السابع عشر (17م) واستمرت حتى نهاية القرن الثامن عشر (18م)، ولا أدل على ذلك من تلك الوثائق والدراسات التي تتحدث عن **المماليك البربرية ومماليك فاس والجزائر** وغيرها، والتي ركزت اهتمامها على التاريخ الاجتماعي والأبعاد الجغرافية المميزة للوسط الطبيعي، دون أن تغفل عن وصف الحياة فيها بمنتهى الدقة لا سيما ما تعلق بالعادات وأخلاقيات القوم وقيم الجماعات، وهو ما يعد أمر طبيعي باعتبار أن الأدبيات الا ُ ٕثنوغرافية والأنثروبولوجيا الكولونيالية الأولى كانت تجهل الكثير من المعطيات التاريخية والاجتماعية حول الجزائر[1].

هذه الأعمال كانت محصلة اجتهاد الكثير من المعاصرين والمسافرين والقنصليين المتوجهين إلى الضفة الجنوبية للبحر المتوسط وتحديدا شمال إفريقيا، كما هو الشأن بالنسبة لأعمال كل من: **بايسنال** سنة 1725 وكذلك **شاو** ما بين 1720-1752، و**فرانسا بنانتي** في سنة 1822 وآخرون كثيرون غيرهم[2]. أما الدراسات الحقيقية فلم تبدأ بصورة فعلية إلا بعد الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830 والتي استهدفت تشريح واقع هذا المجتمع الأهلي ودراسة بناه الفكرية والاجتماعية والسياسية، وتبيان كافة مكوناته السوسيو-ثقافية والعرقية حتى يسهل التعامل معها من قبل المحتل الفرنسي، وذلك في ظل رغبتهم في إحكام السيطرة سريعا على كافة التراب الجزائري وترويض شعبه، حيث تحتم عليهم في هذا الإطار استنفار عدد كبير من الباحثين الا كاديميين منهم والعسكريين، لكشف اللثام عن هذا المجتمع المتوحش والوقوف على نقاط ضعفه لاستغلالها على النحو الأمثل، وهو ما أدى إلى إنتاج عدد كبير من الدراسات حوله والتي من أهمها نجد أعمال Carette (1848) والموسومة ب: **étude sur la Kabylie proprement dite**، وكذا دراسة Warnier (1865) المعنونة ب: **l'Algérie devant l'empere**، ومن بعدهما دراسة كل من Duval (1866) والخاصة ب: **la politique de Napoléon en Algérie**، ودراسة Chatelin (1886) المعنونة ب: **en Algérie ,en Kabylie et les oasis**، إلى جانب كتابات Charveriat (1889) حول:**huit jours en Kabylie**، دون أن ننسى إسهامات Hanoteau et letourneux في سنة 1893 تحت عنوان **la Kabylie et les coutumes kabyles**، بالإضافة إلى أعمال أخرى قام بها كل من: "**ماسكوري**"، "**روني باسي**" و"**غبريال غامبس**" وآخرون فيما بعد[3].

هذا التوظيف الإديولوجي جرد الأنثروبولوجيا من غاياتها المعرفية وخصائصها العلمية، وحولها لمجرد أداة في يد القوى الاستعمارية توجهها أنى تشاء، لتحقق بها أغراضها ومقاصدها الاستغلالية للمجتمعات والأمم المستضعفة، وهو الأمر الذي سوف يؤثر على وضعها وصدقيتها العلمية مستقبلا كما سيأتي بيانه معنا في التفصيل اللاحق.

2. الأنثروبولوجيا المغضوب عليها بعد الاستقلال:

اقترن الحديث عن الأنثروبولوجيا في الجزائر غداة الاستقلال وبصورة رهيبة بأسئلة حرجة وصعبة وخطيرة، كادت أن تعصف بالكيان العلمي للتخصص نفسه كعلم أصيل وعريق، وبالتراث الشعبي الذي ظل موضوع مراهنات غير مسؤولة وغير علمية ظلت تلاحقه مدة من الزمن، حيث ناصب الموقف الرسمي هذا العلم العداء وغالى في التنكر له والإصرار على رفض اعتماده في الجامعة الجزائرية، وذلك بناءا على معطيين هامين أولهما تاريخي كرس محاكمة هذا العلم على ماضيه البغيض في حق المجتمع الجزائري، وهو الذي ارتبط في المخيال المعرفي للنخبة الحاكمة بأنه علم استعماري سخرته المنظومة الكولونيالية الفرنسية لخدمة أغراضها التوسعية[4]، كما تقره توصيات الملتقى الدولي المنعقد في شهر مارس 1971 حول: "إصلاح وتقنية تعليم العلوم الاجتماعية وإشراكها في التطور الاقتصادي وإعادة هيكلتها"، والتي دعت إلى وجوب: "***أن تتخلص العلوم الاجتماعية* في البلدان التي استعمرت في القديم من منازعات الماضي الاستعماري، أين استعملت العلوم الاجتماعية في هذه البلدان بطريقة علمية لتستعبد وتستلب وتزيل الهوية***"[5].

وثانيهم إديولوجي، عكس التخوف منه في ظل الاعتقاد السائد لدى النخبة الحاكمة كما ورد في لائحة الاتهام الموجهة إليه، بأنه يحمل دلالات إثنوية (Ethnicistes) ويكرس الانقسامية بين مكونات المجتمع الواحد، وهو ما يجعل منه عامل تهديد مباشر للمخزون الإثنوغرافي، من خلال دعوته للجهوية وبحثه في موضوع الهوية المحلية، واهتمامه بطبيعة التركيب الإثني والثقافي لكل من بلاد القبائل والأوراس وبدرجة أقل الميزابيون والطوارق والذين كانوا يحتلون مكانة مهمة في الدراسات الأنثروبولوجية في عهد سابق[6]، وهو ما يتنافي كلية مع الرؤية الرسمية الباحثة عن مشروع لإديولوجيا وطنية تنزع فيه لإذابة نتائج العمل الاستعماري، حيث لا تمثل القبيلة واللهجات والأصول والممارسات الدينية وعادات الزواج والنظم التقليدية ولا أي موضوع أخر من مواضيع الاثنولوجيا أو المونوغرافيا محل اهتمام إلا ضمن الاهتمام العام بالمجتمع الجزائري ككل في وحداته الوطنية المحددة تاريخيا لا في اختلافاته داخل هذه الوحدة[7].

هذا الموقف حول كل ميادين البحث الاستعماري التي استهدفت المجتمع الجزائري في كل جوانبه إلى مجالات مدنسة، بدلا من التعامل معها بمناهج ورؤى جديدة ضمن سياق التحولات العامة، من منطلق أنه لا توجد علوم استعمارية بحتة إلا بقدر ما يحكم رؤية الباحث من أهداف ومناهج وإشكالات متوافقة مع هذا الموقف أو ذاك[8]، حيث كان يكفي أن تطرح مسألة شروط استعمال هذا المخزون للعودة إلى اعتبارات منتجة أكثر من ذلك بقليل وهو ما لم يحصل أبدا، بل على عكس ذلك تماما شهد الواقع توسعة لنطاق تدابير التضييق المتخذة ضد هذا النوع من الدراسات والناشطين في هذا الحقل، وذلك ما يتأكد من خلال مجموعة من الإجراءات المتخذة في هذا الشأن، ولعل أبرزها حل **مركز البحث في الأركيولوجيا والإثنوغرافيا وما قبل التاريخ (CRAPE)** والذي تعود نشأته إلى الحقبة الاستعمارية، واستبداله بالمركز الوطني للدراسات التاريخية بمقتضى الأمر رقم 71-56 المؤرخ في 05 أوت 1971، وهو الذي كان نشاطه حتى سبعينات القرن الماضي مشجعا، أين بادر للقيام ببعض الدراسات ونشرها على مستواه أو في **مجلة ليبيكا** التي خصص قسما منها للببليوغرافيا الأنثروبولوجية[9].

تداعيات هذا الوضع كانت تصب كلها في خانة تحقيق نتيجة واحدة، وهي تراجع مكانة الأنثروبولوجيا بشكل رهيب عما كان عليه الحال قبل الاستقلال، تراجع مس مجالات التكوين والممارسة البحثية الميدانية معا، بشكل تجلى في غياب شبه كلي للأنثروبولوجيين الجزائريين عن الساحة الأكاديمية. لكن السؤال الذي يجدر بنا طرحه في هذه الحالة، **هو هل أفضت فعلا هذه التدابير القسرية المتخذة ضد الأنثروبولوجيا إلى القضاء عليها نهائيا تكوينا وبحثا؟**.

الجواب طبعا لا، باعتبار أن التعامل معها لم يعكس نزعة علمية بل نزعة إديولوجية جد ضيقة، وهو ما كان له مفعول ظرفي لم يكن بإمكانه أن يعمر طويلا، ذلك أن قسوة الإجراءات المتخذة وإن تسببت في تراجع مكانة البحث الأنثروبولوجي في الجامعة الجزائرية وحول المجتمع الجزائري، أين خفت حدة توهجها غير أنه لم يأفل إطلاقا، لأنها لم تكن عاملا كافيا للقضاء على الإرادة البحثية التي تتنازع الكثيرين في هذا المجال، ولا حائلا بالمعنى المطلق

للعبارة دون بروز اهتمامات البحثية إزائه، وهو ما يمكن تلمسه على عدة مستويات، فعلى المستوى الكتابة والتأليف الفردي نجد أنه إلى جانب أعمال **مولود معمري** والذي أنكب على البحث في مجال الثقافة الشفهية واللغة الأمازيغية[10]، نتلمس ذلك أيضا في أعمال البعض الأخر كما هو الحال بالنسبة للدكتور: **محمد السويدي** في كتابه الموسوم ب: "**مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**" والذي شكل محطة جد هامة لرصد بعض مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ومن ذلك التغير السوسيوثقافي الطارئ في نمط حياة البدو الرحل ومشكل التوطين المطروح أنذاك[11].

أما على المستوى الا كاديمي، فنجد أن هناك العديد من الأعمال العلمية التي أنجزت في إطار إعداد مذكرات الماجستير وأطاريح الدكتوراه، والتي تجرأت على الخوض في مواضيع وإشكالات تعد من صميم تخصص الأنثروبولوجيا، إلا أنها تمت تحت غطاء مسميات لتخصصات أخرى ك: علم الاجتماع الثقافي أو الريفي، كما هو الشأن بالنسبة لأطروحتي: **C.Koulytchizky** حول: "التسيير الذاتي: الإنسان والدولة"، و**كلاودين شولي** حول: "سهل متيجة ونظام التسيير الذاتي"، وكذا أطروحة دكتوراه الدرجة الثالثة المقدمة سنة 1987 من طرف **عبد العزيز رأس المال** والموسومة ب: "**البداوة والمجتمعات المستحدثة**"، ومن قبله رسالة ماجستير **فاطمة أوصديق** (1986) والمعنونة ب: **Quelque aspects de la féminité en Algérie approche des pratique culturelles des femmes de la CASBAH**،وأعمال أخرى عديدة غيرها لا يتسع المقام للتطرق إليها كلها هنا[12]. فيما خفت صوت البحث في حقول الهوية بعناصرها المختلفة، كما تم إغفال العديد من أوجه الثقافات والممارسات الشعبية والروابط الإثنية والقرابية التي تبحث في التحولات الجديدة[13]، أما مواضيع أثروبولوجيا الدين والسياسة والحركات الاجتماعية فألحقت هي أيضا بخانة الحقول المهجرة[14].

أما في مجال التكوين، فنجد أنها تحولت بمقتضى إصلاحات سنة 1971 إلى مجرد مقاييس في عدد من تخصصات العلوم الاجتماعية الأخرى في مرحلة التدرج، كما هو عليه الحال بالنسبة لتخصص علم الاجتماع الحضري، والذي كان يشهد تدريس مقياسين

سداسيين وهما: "أنثروبولوجيا السكن" و"أنثروبولوجيا المجال والأشكال المعمارية"، وتارة ثانية يتم التكفل بها في بعض الفروع الموجودة ضمن تخصص الثقافة الشعبية ودراسة الفولكلور، وتارة ثالثة يلحق بالتاريخ عندما يتعلق الأمر بالبحوث الأركيولوجية، وهو الوضع الذي دام حتى مطلع الألفية الثالثة تقريبا[15].

3. الأنثروبولوجيا وعودة البحث عن مكان تحت الشمس في الجامعة الجزائرية:

الوضع المأسوي الذي كان يتكبده تخصص الأنثروبولوجيا في الجزائر، وحالة التضييق والحصار الرسمي المباشرة ضده والمعلنة عليه، بدأت تنقشع تدريجيا وتتراجع شيئا فشيئا تحت وطأة جملة متنوعة من المعطيات والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي أخذت تلقي بظلالها على المشهد العام منذ منتصف العقد الثامن من القرن الماضي بحسب ما يذهب إليه الباحث: **حسن رمعون** في كتاباته، والتي تتمثل حسبه في الانهيار الرهيب في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، والعجز عن إيجاد بديل سوسيواقتصادي مانع لمجتمع لم يستكمل تحوله الديموغرافي بعد، فضلا عن الصعود القوي لخطاب التيار الديني وتبوأه لصدارة المشهدين السياسي والإعلامي، بعد أن وجد موطئ قدم له في مجتمع مضطرب، من خلال قدرته على تقديم خطاب يكرس العدالة الاجتماعية مضافا إليها سمة القداسة الدينية المستوحاة من الكتاب والسنة، الأمر الذي أسهم في التعجيل بتراجع مكانة حماة وأنصار الشرعية الثورية الذين خسروا رهان التاريخ والدين في تأطير الحقل الاجتماعي، واهتزاز مركزهم في الأوساط الاجتماعية وخاصة فئة الشباب التي كانت تشعر بأنها خدعت من قبل النظام الحاكم آنذاك[16].

هذا الوضع دفع بالقائمين على الشأن السياسي في البلاد آنذاك في محاولتهم لفهم ومواجهة هذا المستجد الطارئ إلى البحث عن بناء تحالفات جديدة مع التيار الليبرالي الذي كان مهمشا قبل ذلك، عبر إعطائه ضمانات تكرس حرية الفكر الأكاديمي النقدي، وهو ما سمح بعد ذلك لعدد من تخصصات العلوم الاجتماعية التي كانت مهمشة كما هو الحال بالنسبة للأنثروبولوجيا، من أن تسعى لإعادة اكتشاف نفسها من جديد بغية الخروج من

الإطار النموذجي الموسوم بالاستخدام الأداتي للسياسي، بهدف انتشار أفضل نحو فضاء أكثر ملائمة للبحث عن المعارف وتراكم المعلومات لواقع اجتماعي ظل بعيدا عن البحث الجاد والدراسات المتعمقة على مدار سنوات طويلة[17]. وهو ما تجلى لاحقا في عدد من الإجراءات السريعة التي تم اتخاذها في هذا الإطار والتي سمحت بإعادة الاعتبار لها، الأمر الذي مكنها من تعزيز مكانتها أكثر في مجال البحث الأكاديمي، كما سنقف على تفاصيله في التناول الأتي.

1.3فيما تعلق بالتكوين الأكاديمي: بموجب أحكام المرسوم 84-242 الصادر بتاريخ: 18أوت1984، تم تنصيب أول معهد وطني للتعليم العالي في الثقافة الشعبية بجامعة تلمسان[18]، والاعتراف بأهمية وضرورة تدريس هذه المادة ضمن المقررات الدراسية، وذلك في أعقاب الانتفاضة الطلابية بمناطق القبائل والمطالبة بضرورة دراسة الثقافة الأمازيغية واللغة البربرية.[19]إلا أن اعتماد الأنثروبولوجيا كأحد التخصصات الأربعة(04) التي تدرس فيه[ce] لم يتم منذ بداية تنصيب هذا المعهد، بل جاء تتويجا لعدد من الخطوات والمراحل التي قطعها لاحقا، حيث أوكلت له في بداية الأمر مهمة الاهتمام بالثقافة الشعبية بشكل عام كتخصص أولي، ثم جاء الاعتراف في سنة 1990 بالأدب الشعبي كاختصاص قائم بذاته، لينتهي الأمر بالاعتراف بشعبة الأنثروبولوجيا بعد ذلك[20].

ليتم بعد ذلك بقليل إنشاء قسمين للغة والثقافة الأمازيغية بجامعتي: **تيزي وزو وبجاية**، وكان هذا بالفعل انفتاحا أوليا تم التشكيك فيه حتى من قبل الناشطين داخل تلك الأقسام نفسها، مع التأكيد على أنه لم تكن هناك أي نوع من الضغوط سواء من طرف الوزارة الوصية أو غيرها على تلك الأقسام مثلما حدث في المرحلة السالفة الذكر، وهذا ما سمح بإمكانية دخول الأنثروبولوجيا في المسار الأكاديمي[21].

أما بالنسبة للتكوين فيما بعد التدرج، فنجد أن طبيعة المرحلة الصعبة التي مرت بها الأنثروبولوجيا في بداياتها كما أشرنا إليه في العنصر السابق، جعل من مسألة تكوين نخبة علمية وباحثين في هذا الحقل أمر غير متاح، وذلك بفعل عدم توفر التكوين في طور الليسانس بالجامعة الجزائرية، حيث غاب هذا النوع من التكوين لفترة زمنية طويلة، وهو ما

دفع إلى التفكير في كيفية تدارك التأخر المسجل في هذا المجال وتغطية النقص الحاصل فيه، حيث تم الرهان على اعتماد مشاريع التكوين في طور ما بعد التدرج مباشرة، وذلك من خلال السعي لتكوين طلبة حاملين لشهادة ماجستير في هذا الحقل على مستوى عدد من مؤسسات التعليم العالي، فكان أن تم انطلاق عملية التكوين لأول مرة على مستوى **معهد الثقافة الشعبية** بتلمسان مع مطلع عشرية التسعينات من القرن الماضي، لتشهد الفترة الممتدة مابين (1990-2004) مناقشة ست وستون(66) مذكرة ماجستير في الأنثروبولوجيا لوحدها، استهدفت مواضيع مختلفة (الأسرة، العمل والمؤسسة، المخيال والممارسات، التربية...) مضافا إليهم رسالتي دكتوراه، وهي العملية التي تكررت في نهاية سنة 2000 أيضا على مستوى قسمي علم الاجتماع بجامعة **وهران** وجامعة منتوري بقسنطينة، حيث بادر الأول بتكوين دفعتين في هذا التخصص على مستوى قسم ما بعد التدرج، في حين تكفل الثاني بفتح عشرين(20) مقعد بيداغوجي وذلك بالشراكة مع المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية **(crasc)**، حيث وفق ثمانية عشر(18) طالب منهم في استكمال مسيرة التكوين والبحث[22].

ليعرف مسار التكوين في هذا الحقل ابتداء من السنة الجامعية 2007/2006 شكل أخر، تمثل في إنشاء مدرسة دكتورالية للأنثروبولوجيا بجامعة وهران وذلك بشراكة ست (06) جامعات، وهي: تيزي وزو، وهران، تلمسان، مستغانم، بجاية، قسنطينة، وبإدارة مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية كعضو قائد لهذا المشروع، وذلك بموجب المرسوم الوزاري رقم 78 الصادر بتاريخ 26 أوت 2006، وهي المدرسة التي لعبت دور كبير في تفعيل التأطير ضمن هذا الحقل المعرفي، خاصة بعد استفادت من تمديد أول في إطار السنة الجامعية 2009/2008 بناء على القرار الوزاري رقم 98 الصادر بتاريخ 12 جويلية 2008 وكذا التأهيل الثاني للمدرسة في إطار السنة الجامعية 2014/2013 وبشراكة خمس (05) جامعات هذه المرة بعد انسحاب جامعة بجاية، تلاه تمديد ثاني في إطار السنة الجامعية 2015/2014 طبقا للقرار الوزاري رقم 673 الصادر بتاريخ 13 أوت 2014، وبشراكة أربع (04) مؤسسات جديدة للتعليم العالي، وهي: غرداية، بجاية، بسكرة وأدرار[23]. فكان أن تم

فتح مجال الترشح أمام خريجي العديد من التخصصات الأخرى من حاملي شهادة الليسانس، من شاكلة: علم الاجتماع، الفلسفة، الأدب، الديموغرافيا، الحقوق، التاريخ، علم النفس، الإعلام، تهيئة عمرانية، ثقافة أمازيغية، الإعلام... إلخ[24].

ولم تكن المدرسة الدكتورالية في الأنثروبولوجيا هي المسار الوحيد الذي تم انتهاجه في هذا الإطار، بل بادرت أيضا جامعة خنشلة هي الأخرى خلال السنة الجامعية (2007/2006) للتكفل بعملية التكوين في مجال الأنثروبولوجيا لفائدة خمسة عشر(15) طالبا من حاملي شهادة الليسانس في أحد تخصصات العلوم الاجتماعية (تاريخ، فلسفة، فرنسية، علم الاجتماع... إلخ)، وذلك بعد اجتيازهما لمسابقة ماجستير في هذا الاختصاص. غير أن هذا التكوين لم يستمر لأكثر من دفعة واحدة فقط ليتوقف بعدها[**]، كما أنه لم يوفر فرص التسجيل في طور الدكتوراه لثلاثة عشر(13) طالب الذين أتموا تكوينهم وناقشوا مذكرتهم، الأمر الذي دفعهم لطرق مختلف السبل بحثا عن جامعات توفر لهم إمكانية الاستمرار في مجالهم البحثي، والذي انتهى بهم في مؤسسات مختلفة، كجامعة الجزائر[***]، سطيف... إلخ.

ورغم إقرارنا بأهمية هذا الإجراء، وكذا حتميته لتدارك النقص الكبير المسجل طيلة سنوات طويلة سابقة في جوانب هذا الحقل المعرفي، إلا أن ما يعاب عليه يتمثل في كون قطاع كبير من منتسبيه وفدوا إليه من تخصصات بعيدة كليا في تكوينها القاعدي عن كل مجالات اهتمام الأنثروبولوجيا وقضاياها كما هو الأمر بالنسبة للحقوق، العلوم السياسية... إلخ، وذلك مقارنة بتخصصات أخرى كعلم الاجتماع، علم النفس والتي تبدو ذات صلة مشتركة سواء فيما تعلق باهتماماتها أو بمنهجية تعاطيها ميدانيا مع الإشكالات المدروسة، وهو ما كان جليا أثناء عملية تأهيل الطلبة خلال السنة النظرية من التكوين لاستيعاب تخصصهم الجديد، وكذلك أثناء عملية اختيار وتسجيل مواضيع بحوثهم، فالملاحظة العامة التي يمكن الوقوف عليها في هذا الخصوص، هو أنه في الوقت الذي عرف فيه المجتمع الجزائري بثنائيته التقليديتين (الريفي/الحضري) وتيرة تغير عميقة، والتي من بين شواهدها بروز مشكلات جديدة أو انبعاث أخرى قديمة ظن الكثيرون أنها اختفت أو على الأقل في طريق الاختفاء

من الخريطة الاجتماعية الجزائرية[25]، نجد أن اهتمامات أغلب هؤلاء الطلبة الباحثين ما زالت لم تستوعب بعد واقع هذا التغير، وهو ما يمكن رده إلى تباين رأسمالهم التكويني والمرتبط موضوعيا بالاختلاف في درجات الإطلاع على أعمال الآباء المؤسسين لمختلف تخصصات العلوم الاجتماعية في مرحلة الليسانس، وكذا عدم التحرر من أثر وهيمنة التكوين في التخصص القاعدي للطالب على تصوره لموضوع بحثه، لذا نجد أن أغلب العناوين المقترحة للمذكرات التي تم مناقشتها ترفع شعار البحث عن توضيح شرعية الانتساب إلى تخصص الأنثروبولوجيا.

هذا الخلل تفطن له القائمون على شؤون مشروع التكوين في المدرسة الدكتورالية تحديدا، الأمر الذي دعاهم أولا لإقصاء بعض التخصصات من الالتحاق بالمسابقة كالتاريخ، الحقوق، فضلا عن فرض بعض القيود على الطلبة الراغبين في الترشح لمسابقة الدخول إلى المدرسة الدكتورالية، كأن يكون حاصل على شهادة ليسانس حديثا، وأن لا يقل معدل تكوينه في طور الليسانس عن حد 20/12.. إلخ[26].

جدول رقم (01): يوضح عدد الطلبة المسجلين والمتخرجين من المدرسة الدكتورالية بوهران

الرقم	سنة فتح التكوين	عدد الطلبة المسجلين	عدد الطلبة المناقشين	التسجيل في الدكتوراه
01	2007/2006	36	/	/
02	2009/2008	34	53	53
03	2013/2012	25	19	12
04	2015/2014	23	22	/

المصدر: http://www.crasc.dz/index.php/ar بتاريخ: 2017/06/30 على الساعة 10:34.

2.3.إنشاء مراكز بحث في حقل الدراسات الأنثروبولوجية: أمام حالة تصاعد وتجلي أهمية العلوم الإنسانيةوالاجتماعية في إنتاج المعارف الخاصة بالمجتمع، وفي إطار المصالحة مع الذات وإعادة الاعتبار لتخصص الأنثروبولوجيا المغضوب عليه، تم شرعنة عملية إعادة تحويل المركز الوطني للدراسات التاريخية والذي تم إنشائه في سنة1971كما أشرنا إلى

ذلك من قبل، إلى "**المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ، علم الإنسان والتاريخ" (CNRPH)**، بمقتضى أحكام المرسوم التنفيذي رقم: 141-93 المؤرخ في 14يونيو من سنة 1993، ليصبح بدأ من سنة 2003 مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وتكنولوجي يخضع في وصايتها الإدارية لمصالح وزارة الثقافة[27].

وسمحت عودة هذا المركز للنشاط من جديد وإن كان تحت مسمى مغاير من إعطاء إضافة نوعية للبحث الأنثروبولوجي في الجزائر، وذلك باعتباره فضاء مؤسساتي قادر على استيعاب قطاع كبير من حاملي الشهادات العليا في هذا الاختصاص، وتوفير مناصب عمل لهم كباحثين دائمين في هذا الحقل عبر عدد من مراكزه الفرعية المختلفة، وكذا تمكينهم من فرص القيام بالدراسات حول الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، والتي من أمثلتها نذكر: الدراسة التي أعدتها فاطمة دليمي حول "**لعبة البوقالة: الطقس والشعر والمرأة**" والتي صدرت في شكل كتاب في سنة 2009، ومن قبلها الكتاب الذي أصدر في سنة 2005 تحت إشراف عبد الحميد بورايو بعنوان: "**القصص والتاريخ: التمثيل الرمزي لحقب من التاريخ الاجتماعي الجزائري**"، فضلا عن مساهمته في نشر العديد من الأعمال الأكاديمية التي أعدت في إطار دراسات الماجستير والدكتوراه، كدراسة بوردوز عبد الناصر الخاصة ب: **الأمثال الشعبية في منطقة قوراية بولاية تيبازة**[28]. وهذا إلى جانب نشاطه أيضا في إقامة العديد من المؤتمرات والمحافل العلمية ذات الصلة بمجال اهتمامه، كالملتقى الدولي الذي تم عقده في سنة 2007 حول "**الأنثروبولوجيا والموسيقى بالمغرب والبلاد العربية**".

كما تم أيضا خلال نفس الفترة تقريبا، إنشاء مركز بحث ثاني مختص في الأنثروبولوجيا يخضع في وصايته بشكل مباشر لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك كاعتراف وتثمين للعمل الجاد والعطاء المثمر لمدة سبع (07) سنوات متواصلة في إطار وحدة البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (URASC)، والتي أسهمت في إعادة النظر في كبرى نصوص الكتاب المؤسسين للتخصص، كما عالجت لقاءاتها العلمية مواضيع متخصصة تمحورت أساسا حول التنمية، لتتوج هذه الجهود في سنة 1992بإنشاء مركز البحث في

الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية Centre national de recherche en anthropologie sociale et culturelle (**CRASC**)، وذلك بموجب أحكام المرسوم التنفيذي[29] رقم 92-215 الصادر بتاريخ 23 ماي 1992*. وهو المركز الذي يعود له فضل كبير في ترقية الاهتمام بالأنثروبولوجيا على مستويي التكوين والبحث العلمي معا، وذلك بفضل ما يحوزه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة، أهلته لأن يكون قطب علمي وقبلة للكثير من المهتمين بهذا الحقل المعرفي.

3.3. رفع التجميد على بعض المنشورات العلمية في مجال الأنثروبولوجيا: والتي يأتي في مقدمتها "**المجلة الإفريقية**"، حيث تم الترخيص للديوان الوطني للمطبوعات الجامعية (OPU) بإعادة نشر كامل أعدادها، وهو ما سمح بتوفير ثروة معرفية جد هامة وقراءات متنوعة ينهل منها المختصين في شتى ميادين البحث الاجتماعي[30]. وهي التي تعد من بين أهم وأقدم المنشورات الأكاديمية الفرنسية في هذا المجال، حيث تم إصدارها من قبل السلطات الفرنسية بالجزائر لأول مرة سنة 1856 وذلك عن طريق "**الجمعية التاريخية الجزائرية**"، ولم تتوقف عن الصدور إلى غاية سنة 1962 باستثناء فترة الحرب العالمية الأولى، حيث قدر عدد المقالات التي نشرت فيها طوال هذه الفترة ب 1267 مقال، اتسمت باتساع نطاق البحث فيها للعديد من المجالات، كالتاريخ، الحفريات، لهجات، لغات، أدب شعبي، أدب عربي فصيح...إلخ[31]. وعدم اقتصار موضوعاتها على الجزائر فقط بل مست كل الدول التي خضعت للاحتلال الفرنسي.

4. ما واقع التكوين في ميدان الأنثروبولوجيا في الجامعة الجزائرية اليوم؟:

شهدت الأنثروبولوجيا في الجزائر مع بداية هذا القرن وثبة وانتعاشا مميزين بعد مرحلة التردد، التي واكبت فترة الإقلاع خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، كما سيأتي بيانه في التفصيل اللاحق.

1.4. في مجال التدرج: النجاح المسجل خلال السنوات القليلة الفارطة من خلال تكوين عدد من الدفعات في مجال الانثروبولوجيا، كان له بالغ الأثر بعد ذلك على امتداد

نطاق هذا التخصص إلى العديد من الجامعات الوطنية الأخرى، بعدما ظل لفترة طويلة نسبيا محصورا في جامعات كل من: **وهران**، **تلمسان وقسنطينة** وفي مستوى الدراسات العليا فقط. حيث نجح المتخرجون من هذه الحقل المعرفي والذين تسنت لهم فرص التوظيف في مرحلة أولى كأساتذة باحثين ضمن أقسام العلوم الاجتماعية والإنسانية المتواجدة عبر العديد من الجامعات الوطنية (علم الاجتماع، تاريخ...)، بفتح تخصصات وشعب للأنثروبولوجيا بعد ذلك في طور التدرج بشقيه (ليسانس، ماستر)، فيما لا يقل عن تسع (09) مؤسسات للتعليم العالي كما هو موضح في الجدول رقم (02)، وذلك من خلال تقديمهم لمجموعة متنوعة من عروض التكوين ذات الصلة المباشرة بهذا الحقل المعرفي، ك: أنثروبولوجيا الصحة بجامعة **تيزي وزو**، الأنثروبولوجيا الحضرية بجامعة **وهران 02**، أنثروبولوجيا المجال والهوية الاجتماعية بجامعة **ورقلة**، وأنثروبولوجيا التراث الثقافي،وإرشادات السياحة بجامعة **الأغواط**.. إلخ، وذلك بعد أن تم اعتماد نظام التكوين (L.M.D) بشكل رسمي في الجامعة الجزائرية ابتداء من سنة 2008. وهو ما أدى لتباين محتويات مشاريع التكوين وافتقارها إلى عمق منهجي بشكل يترجم قصور النظرة البيداغوجية التي حكمت عملية إنشاء هذه المشاريع، والتي كانت تعكس في عمومها نظرة أنية وجد ضيقة لمجموعة محدودة من الأساتذة فقط، تم فيها إهمال الكثير من الجوانب المعرفية التي ينبغي أن يكتسبها الطالب عبر مساره التكويني المقدر بخمس (05) سنوات.

غير أن عملية الإصلاح التي شهدها هذا النظام التكويني خلال السنوات الثلاثة (03) الأخيرة، أدت إلى التضييق على العديد من هذه التخصصات لا سيما في طور الماستر، واختصارها في فرعين فقط وهما: **الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية** و**أنثروبولوجيا الفضاءات الحضرية**، وذلك بعد أن تم تسجيل ضعف كبير في مضامينها المعرفية من جهة، ومن جهة أخرى تناقض كبير في مسميات شهادات الطلبة المنتسبين إليها مع متطلبات واحتياجات سوق العمل ضمن قطاع الوظيف العمومي، الأمر الذي دفع إلى ضرورة توحيد مضامينها على المستوى الوطني وضبط مسميات موحدة لها كذلك.

هذا الوضع يترجم حسب: **محمد إبراهيم صالحي**، انتقال هذا التخصص من وضعية غير شرعية بعد أن تبددت الكثير من عوامل الممانعة والضغينة اتجاهه إلى وضعية عجز في الشرعية، بما أن هناك عقبة جد هامة ستكون حائلا أمام توجه الطلبة نحو الالتحاق به، والمتعلقةبالأفاق المهنية التي يفتحها أمامهم أو بالفائدة المرجوة من وراء دراسته والحصول على شهادة جامعية فيه[32]، وذلك في ظل حرص الطلبة اليوم على ضرورة التوجه نحو تخصصات تتيح لهم فرص أكثر للحصول على مناصب شغل بعد تخرجهم، الأمر الذي سوف يجعل نسب المقبلين عليه محدودة، كما أنهم يكونون غالبا من أصحاب المعدلات المتدنية والذين يقبلون على هذا التوجه مرغمين في ظل افتقارهم لخيارات أخرى، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على مستقبل التكوين في هذا الحقل وجودة مخرجاته.

جدول رقم (02): يوضح مؤسسات التعليم العالي التي تحتضن شعب وتخصصات الانثروبولوجية اليوم في الجزائر

الرقم	شعب/ أو تخصصات	الجامعة	ليسانس	ماستر
01	الاجتماعية والثقافية	بسكرة	القرار رقم 657 الصادر بتاريخ: 24 سبتمبر 2013	**الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية:** القرار رقم 569 الصادر بتاريخ: 2014 /07/15
02	السوسيو أنثروبولوجيا	تبسة	القرار رقم 335 الصادر بتاريخ: 08 سبتمبر 2010	**أنثروبولوجيا عامة:** القرار رقم 121 الصادر بتاريخ: 2008/08/07
03	الاجتماعية والثقافية	ورقلة	القرار رقم 284 الصادر بتاريخ: 07 سبتمبر 2010	**المجال والهوية الاجتماعية.** القرار رقم 555 الصادر بتاريخ: 04 سبتمبر 2011
04	الثقافة الشعبية	تلمسان	//////////////////	**الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية.** القرار رقم 587 الصادر بتاريخ: 2011/09/04

05	أنثروبولوجيا الصحة	تيزي وزو	//////////////////	**الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية:** القرار رقم: 892 الصادر بتاريخ: 2015/10/03
06	الاجتماعية والثقافية	الأغواط	//////////////////	**الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية:** القرار رقم: 875 الصادر بتاريخ: 2016/10/03
07	الفضاءات الحضرية	وهران 02	//////////////////	**أنثروبولوجيا الفضاءات الحضرية:** القرار رقم: 522 الصادر بتاريخ 2014/07/15
08	أنثروبولوجيا عامة	قسنطينة	محضر اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية يومي: 22-23 ماي 2017	//////////////////////////
09	أنثروبولوجيا عامة	عنابة		//////////////////////////

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على البيانات الموجودة بالمواقع الإلكترونية لكل جامعة.

2.4. فيما بعد التدرج: الإصلاحات التي تم إدخالها على قطاع التعليم العالي في الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة، والتي استدعت اعتماد نظام تكويني جديد يقدر مداه الزمني بثماني سنوات (08) موزعة على ثلاث (03) أطوار وهي: (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، أستدعى بعد ذلك ضرورة وقف وإنهاء عهد التكوين السالف ضمن ما يسمى بالمدارس الدكتورالية، حيث بات الحصول على درجة الدكتوراه في أي تخصص اليوم، يقتضي أن يكون المترشح حائزا على شهادة الليسانس والماستر في ذلك التخصص، مع إجبارية خضوعه لامتحان كتابي ضمن مسابقة وطنية ترعاها إحدى مؤسسات التعليم العالي التي تحوز على التكوين في ذلك التخصص في طوريه الأولين، بعد حصول عرض تكوين المقدم في الدكتوراه طبعا على قرار الاعتماد من قبل الندوة الوطنية، وفقا لما تنص عليه القرارات والمراسيم السارية المفعول كالقرار رقم 547 المؤرخ في 02 جوان 2016، والذي يحدد

كيفيات تنظيم الطور لثالث التكوين في وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها، ومن قبله القرار 191 الصادر في 16 جويلية 2012، يحدد تنظيم التكوين في الطور الثالث من أجل الحصول على شهادة الدكتوراه[33].

هذا التحول المسجل في مجرى التكوين لما بعد التدرج، استوجب من المهتمين بشؤون الأنثروبولوجيا في الجزائر مواكبته، وذلك من خلال العمل على إعداد مشاريع عروض في هذا التخصص، وهي الخطوة التي مكنت حتى الآن من اعتماد مشروعي دكتوراه في هذا الحقل، الأول في سنة 2014 وتم على مستوى قسم الثقافة الشعبية بجامعة تلمسان، والثاني يعد الأكثر حداثة وتم على مستوى شعبة الأنثروبولوجيا بقسم العلوم الاجتماعية بجامعة تبسة كما هو موضحا في الجدول أدناه.

الجدول رقم (03):يوضح مشاريع الدكتوراه في الأنثروبولوجيا المعتمدة على مستوى الجامعة الجزائرية

الرقم	اسم التكوين	الجامعة	القرار
01	أنثروبولوجيا	تلمسان	القرار رقم 674 المؤرخ في 13 أوت 2014 والمتضمن تأهيل مؤسسات التعليم العالي لضمان التكوين لنيل شهادة الدكتوراه
02		تبسة	القرار رقم 935 المؤرخ في 31 جويلية 2016 والمتضمن تأهيل مؤسسات التعليم العالي لضمان التكوين لنيل شهادة الدكتوراه

المصدر:من إعداد الباحثين اعتمادا على البيانات الموجودة بالمواقع الإلكترونية لكل جامعة.

هذه المعطيات، وإن كانت تعني أن وضعها اليوم لم يعد يختلف في شيء عن باقي التخصصات الأخرى خاصة الاجتماعية منها، وهو الفضاء القابل للتوسع في المستقبل القريب إلى عدد من مؤسسات التعليم العالي التي يتوفر بها هذا الاختصاص في طوري الليسانس والماستر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مخرجات هذا الحقل اليوم، هم من الطلبة الذين تلقوا تكوينهم القاعدي كاملا في تخصص الأنثروبولوجيا بخلاف ما كان معمولا به في المدرسة الدكتورالية، وهو ما من شأنه أن يمكن من سد بعض الثغرات في

مجال التكوين والتي سبق وأن تحدثنا عليها في المرحلة الفائتة. غير أن ذلك لن يعد تمكين لهذا الحقل المعرفي في الجزائر إلا في ضوء قدرة هؤلاء على الخوض في مواضيع البحث التي لا زالت غير مطروقة لحد الساعة، كالهوية، الثقافة الشعبية، المجال الحضري...إلخ، والتي تمثل محاور بحث خصبة تنتظر فقط من يزيل عنها غبار الإهمال ، وتفادي الوقوع في فخ التكرار والتقليد والمستهلك منها.

5. البحث الأنثروبولوجي في الجامعة الجزائرية:

التطور الإيجابي الحاصل في وضع الأنثروبولوجيا خلال السنوات الأخيرة، لم يتوقف عند حدود مجالات التكوين في هذا حقل بطوريه (التدرج وما بعد التدرج) فقط، بل أمتد أيضا ليشمل فضاء أخر وهو البحث العلمي، وذلك كانعكاس مباشر وحتمي في تقديرنا لحجم التكوين الذي تم على مستوى عدد من المدارس الدكتورالية والجامعات كما أسلفنا الإشارة إليه من قبل، وهو ما يمكن تلمسه جليا على المستويين الآتيين:

1.5. مشاريع البحث العلمي CNEPRU : وتعد من بين أهم أنواع مشاريع البحث المعتمدة اليوم في الجامعة الجزائرية، وهي التي يتراوح عمرها الزمني ما بين ثلاث إلى أربع سنوات متتالية، يستهدف فيها القائمون عليه التوصل إلى نتائج مقنعة حول الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة. وقد سمحت لنا عملية التتبع لعدد ونوع هذه المشاريع السارية المفعول اليوم في الجامعة الجزائرية من خلال ما يتوفر عنها من معطيات على مستوى مواقعها الإلكترونية، من تسجيل وجود ما لا يقل عن خمس(05) مشاريع ذات اهتمامات بحثية متنوعة، يتركز جلها بجامعة تلمسان الموطن الأول لنشأة الأنثروبولوجيا في الجزائر كما هو ظاهر في الجدول رقم(04).

الأمر الذي يعني أن البحث الأنثروبولوجي لم يعد محصور في مذكرات الماجستير ورسائل الدكتوراه فقط، بل أمتد أيضا إلى فضاءات بحثية أخرى لم تكن متاحة له من قبل، وأن ما هو مسجل من مشاريع حاليا قابل للتوسع أكثر خلال السنوات القليلة القادمة في ظل التزايد المسجل في عدد الباحثين، الأمر الذي من شأنه أن يوسع دائرة

التناول نحو مواضيع بحث لا زالت غير مطروقة بعد في الجزائر، وتحتاج لمن يخوض ويتعمق فيه أكثر كما هو عليه الحال بالنسبة لأنثروبولوجيا الدين، والأنثروبولوجيا السياسية... إلخ.

الجدول رقم (04): يوضح بعض وحدات البحث العلمي الموجودة على مستوى عدد من الجامعات الوطنية

الرقم	اسم المشروع	الجامعة	سنة الاعتماد
01	لبيت التقليدي في تلمسان: دراسة أنثروبولوجية أثرية	تلمسان	2013
02	قاربة أنثروبولوجية للأحلام عند أهل تلمسان	تلمسان	2014
03	للغة والمستقبل: مقاربة أنثروبولوجية	تلمسان	2014
04	عادات الزواج في تلمسان	تلمسان	2014
05	لظاهرة الدينية من خلال تجلياتها في المجتمع الجزائري	بسكرة	2014

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البيانات الموجودة بالمواقع الإلكتروني لكل جامعة

2.5. مخابر البحث في الأنثروبولوجيا: شهد مطلع العشرية الأولى من الألفية الثالثة ازدهار لنشاط المخابر البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، وذلك بفضل السياسة المنتهجة من قبل الوزارة الوصية والتي قامت بتشجيع عملية تأسيس مخابر البحث العلمي في شتى فروع المعرفة، وذلك ما يتجلى في حزمة النصوص القانونية التي جرى استصدارها خلال هذه المرحلة، والمتمثلة في القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 والمتعلق بقانون التوجيه[34]، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 والمحدد لقواعد إنشاء مخابر البحث وتنظيمه وسيره[35]، مستفيدة في مسعاها هذا والهادف إلى تشجيع كل صنوف الإبداع والابتكار والأعمال الخلاقة في شتى ميادين البحث العلمي من الصحوة المالية التي سجلتها، بعد أن بلغت أسعار النفط خلالها أرقام غير مسبوقة في تاريخ الاقتصاد العالمي، حيث تم في هذا الإطار إنشاء الصندوق الوطني للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية (FNR) والذي أوكلت له مهمة تمويل البحث في الجزائر.

وقد شجع هذا التوجه الكثير من المشتغلين بهذا الحقل على المبادرة وإنشاء مخابر للبحث، حيث يقدر اليوم عددها حسب القائمة الوطنية للمخابر التي أعدتها المديرية العامة للتطوير التكنولوجي والبحث العلمي خلال الفترة الممتدة ما بين (2001-2016)

بست(06) مخابر متوزعة عبر ثلاث(03) جامعات وطنية وهي: تلمسان، الجزائر 02، ومسيلة كما هو ظاهر في الجدول رقم 05. ورغم أن القراءة البسيطة لدلالة هذا الرقم توحي بهشاشته وضعفه قياسا بما تحوزه العديد من تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى، وفي مقدمتها علم الاجتماع علم النفس، الفلسفة... إلخ، إلا أن المدرك لمسار تطور هذا الفرع المعرفي في الجزائر لا يمكنه توصيف ذلك إلا ضمن خانة التطور النوعي المحسوس، والمضاف لبقية المكاسب التي حققتها الأنثروبولوجيا على أكثر من صعيد حتى الآن، باعتبار أن عددها قبل هذا التاريخ لم يكن شيئا مذكور.

والأمرلأخر الذي لا بد من التأكيد عليه أيضا، هو أن توسع مجال الاهتمام بالبحث الأنثروبولوجي المشار إليه، يتجسد أيضا في العديد من فرق البحث التابعة لمختلف المخابر المصنفة ضمن حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية والتي تنشط عبر العديد من جامعات الوطن، والتي من جملتها نذكر النماذج الآتية:

- فرقتي بحث موسومتين ب: "الأسس السوسيو-أنثروبولوجية للسلطة السياسية: العلاقات القرابية، الروابط الاجتماعية والاديولوجية"، و"سوسيوأنثروبولوجيا المؤسسات الدينية وخطابات التأويل" التابعتين لمخبر: الخلدونية الجديدة: المؤسسات الاجتماعية والسلطة الموجود بجامعة **مستغانم**.
- فرقتي بحث في مجال "الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولغوية" و"الترجمة وعلاقتها بالسوسيولغويات واللسانيات الأنثروبولوجية"، والنشطتين في مخبر الدراسات الاجتماعية اللغوية الاجتماعية التعليمية والاجتماعية الأدبية بجامعة **جيجل**.
- فرق: "الممارسة الاجتماعية والطقوس والشعائر الاحتفالية" و"أشكال التعبير الشعبي: الحكاية والمثل"، و"التمظهرات السوسيوثقافية في الحواضر الجزائرية" المنضوية تحت مخبر الدراسات الصحراوية التابع لجامعة **بشار**.
- فرقة البحث في إشكالية: "المدينة الجزائرية: ممارسة وهوية: مقاربة سوسيوثقافية للمدن الجزائرية: دراسة استطلاعية" النشطة تحت غطاء مخبر: الإنسان والمدينة التابع لجامعة **قسنطينة 02**.

- فرقة البحث في مجال: "المقاولتية والنوع الاجتماعي: دراسة في المسارات السوسيوثقافية للمرأة المقاولة في الجزائر" التابعة لمخبر المجتمع الجزائري المعاصر الكائن مقره بجامعة **سطيف 02**.
- فرقة البحث الموسومة بـ : "التغير السوسيوثقافي في الفضاء المديني الجزائري" والمنضوية تحت لواء مخبر: **التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر** التابع لجامعة **بسكرة**.
- فرقة بحث في مجال: "الدراسات الاجتماعية والثقافية" النشطة بمخبر الدراسات الإنسانية والأدبية التابع لجامعة **تبسة**.

هذه الوقائع تعزز ما سبق تأكيده سلفا، وتبين من خلال محاور البحث التي تنكب عليها هذه الفرق بالدراسة، عن تحقق اليوم نوع من التكفل جلي بالعديد من الجوانب في حياة المجتمع الجزائري، وهو الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجابا بعد ذلك في مجال التعمق في فهم هذا الواقع، وبتالي إمكانية تدارك التأخر الحاصل طيلة سنوات طويلة خلت في هذا المضمار.

جدول رقم (05): يوضح أسماء مخابر البحث الأنثروبولوجي الموجودة بالجامعات الجزائرية

الرقم	اسم المخبر	جامعة	تاريخ الاعتماد
01	مخبر الدراسات الأنثروبولوجية والمشكلات الاجتماعية	مسيلة	2015
02	علم الإنسان والأديان المقارنة: دراسة اجتماعية وأنثروبولوجية	تلمسان	2001
03	أنثروبولوجيا المعرفة		2015
04	الدين والمجتمع	الجزائر 02	2012
05	التحليل سوسيوأنثرولوجي لتنمية الإقليم		2012
06	لأنثربولوجيا التحليلية وعلم النفس المرضي		2005

المصدر: المديرية العامة للبحث والتطوير التكنولوجي، /http://www.dgrsdt.dz/Fr

6. الإصدارات والتظاهرات العلمية في مجال الأنثروبولوجيا بالجامعة الجزائرية:

وتشكل مجال أخر يمكن من خلاله رصد مدى التطور الحاصل في ميدان البحث الأنثروبولوجي في الجزائر، وذلك في ضوء ما تتوفر عليه جامعاتنا اليوم من فضاءات فعلية وجادة للنشر من ناحية، ومن ناحية أخرى قدرتها على إثراء ال

1.6. المجلات والدوريات العلمية: وتعد أحد أهم الفضاءات العلمية المخصصة لنشر الدراسات والأعمال العلمية للباحثين في شتى المجالات البحثية، وهو الرهان الذي نجحت في كسبه مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، حيث تحصي اليوم حسب البيانات التي أوردتها المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (DGRSDT) في إصدارها الموقع بتاريخ: 2016/10/19 حوالي 365 مجلة علمية، والتي يتم إصدارها بشكل دوري سواء من طرف الكليات أو مخابر البحث المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. غير أن اللافت للنظر في هذا الشأن، يتمثل في أن عدد المجلات العلمية المهتمة بالشأن الأنثروبولوجي لا يتعدى نطاق المجلتين وهما: **أنثروبولوجيا الأديان** الصادرة عن جامعة تلمسان تحت الرقم المرجعي 0197-2353، و**إنسانيات** التي تصدر عن مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC)[36]، وهو ما يعد قليل قياسا بما هو متاح لبقية تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية الأخرى ك: علم النفس، وعلم الاجتماع والتاريخ.

غير أن ذلك لا يعد عائقا بالمعنى الابستيمولوجي للمصطلح، بل هو نتاج جد طبيعي ومنطقي بفعل جملة العوامل الموضوعية التي اعترضت مسار نشأة وتطور هذا الاختصاص، والمتمثلة في قلة المختصين فيه نظرا لحداثة وجوده، حيث لم تزد المدة الزمنية التي سجلت فيها الأنثروبولوجيا عودتها كتخصص علمي قائم بذاته يدرس في الجامعة الجزائرية عن ربع قرن، الأمر الذي كانت له انعكاساته المباشرة بعد ذلك على محدودية حجم الإنتاج العلمي الأكاديمي المتخصص في هذا الشأن. خاصة أن تأسيس مثل هكذا مجلات علمية محكمة، يتطلب عدد لا بأس به من أصحاب المستويات العلمية العالية في هذا الاختصاص. بل أكثر من ذلك يمكن اعتباره أيضا مؤشر على تطور نوعي حصل في هذا

المجال، وهو ما لم يكن متاحا حتى وقت قريب من قبل، كما أن الدوريات المصنفة في خانة العلوم الاجتماعية والإنسانية، لا تمانع نشر أعمال ودراسات لباحثين وأكاديميين في الأنثروبولوجيا، باعتبارها في النهاية أحد الفروع المعرفية المنتسبة لهذا الحقل.

وتبقى مجلة إنسانيات تمثل نموذج رائد للدوريات العلمية في مجال الأنثروبولوجيا ليس في الجزائر فقط بل حتى في العالم العربي والضفة الجنوبية للبحر المتوسط، حيث استطاعت هذه الأخير أن تنصب نفسها كنموذج مرجعي في مجال الإصدار العلمي، بفضل المنهجية المتبعة في العمل على مدار العشرين (20) سنة الماضية، أبانت خلالها عن تمكن جد عالي يضاهي ذلك المتبع في أرقى الدوريات العلمية، ما جعلها توفق في إصدار سبعين (70) عدد حول مواضيع محورية تناولت شتى جوانب الحياة الإنسانية في المجتمع الجزائري وغيره، من بينها نذكر: الأسرة، المدرسة، فلاحون جزائريون، المدينة الجزائرية، الحركات الاجتماعية، الشباب بين الحياة اليومية والبحث عن الهوية، إشكالية التراث، الصحراء وهوامشها، فضاءات وطقوس جنائزية... إلخ. إلا أن ما يمكن رصده والوقوف عليه من خلال ذلك الإنتاج العلمي المحقق على أرض الواقع، يتمثل في أن تبني القائمين عليها لخيار الثنائية اللغوية جعل كافة الحضور تميل لصالح اللغة الفرنسية، والتي تهيمن اليوم على الجانب الأعظم من محتويات كل عدد[¥]، في حين لا تتعدى نسبة حضور اللغة العربية في عمومها حدود الثلث (3/1) في كل عدد[37].

هذا الأمر يطرح أكثر من إشكال أنيا ومستقبلا، فالأول يتعلق بكون لغة التعليم السائدة اليوم في جل الجامعات الوطنية هي اللغة العربية، الأمر الذي يعني آليا تقلص هامش الاستفادة الفعلية منها إن لم تكن نادرة ويحولها إلى خيار نخبوي لصالح فئة معينة، في ظل واقع يعرفه العام والخاص في الجزائر والمتمثل اليوم في تدني حجم المقرؤية باللغة الفرنسية تحديدا، الأمر الذي من شأنه أن يتهدد حتى مستقبل وجودها لاحقا، وذلك في ضوء صعوبة الولوج إلى المراجع الأنثروبولوجية باللغات الأجنبية بالنسبة الغالبية الساحقة من الطلاب، في مقابل عدم توفر ترجمات باللغة العربية إلا فيما ندر[38]، وهو ما يعد عامل

إضافي للكثيرين للنفور منها باعتبار أنها ستكون عائقا أمام إمكانية مواصلة تكوينهم فيما بعد التدرج.

والإشكال الثاني يتمثل في كون أن هذا الخيار المنتهج، يجعل منها محدودة الانتشار والفائدة العلمية حتى بالنسبة للأخر الموجود ضمن نطاق الفضائين العربي والمتوسطي اللذان تنتسب إليهما، وذلك رغم تسليمنا بنوعية الطرح المثار وعمق التناول الموجود في كتابتها، وهو ما يؤثر حتى على مستوى تصنيفها الدولي بعد ذلك، باعتبار أن كل ما ينشر في الدوريات العالمية اليوم هو باللغة الانجليزية.

2.6. الملتقيات العلمية: القفزة النوعية والمحسوسة الأخرى التي حققتها الأنثروبولوجيا بعد رفع الحظر المفروض عليها منذ منتصف العقد الأخير من القرن الماضي، طالت أيضا جانب جد مهم في مسار تطور أي حقل لمعرفي، ألا وهو التظاهرات العلمية والملتقيات الدولية والوطنية، بوصفها فضاءات للقاء العلمي والتبادل المعرفي والنقاش الفكري بين جملة المختصين بهذا الحقل والمهتمين به والتي كانت معدومة إلى وقت قريب، متسببة بذلك في غياب أي تأثير للمهتمين بالشأن الأنثروبولوجي في المشهد العام، وذلك من خلال حرمانهم من فرص التعبير عن تصوراتهم وتطوير مقترحاتهم، وهو ما زاد في تكريس المزيد من الانشقاق بين النخب الا كاديمية حيال موقفها من الأنثروبولوجيا، بين تلك التي اتخذت منها موقفا متحفظا وبين الرافضة لمبدأ إقصائها. غير أن عودتها اليوم تدريجية إلى ساحة النقاش الا كاديمي، سمح لها بالتطرق إلى عدد من الإشكالات المنهجية والر هانات العلمية والقضايا الابستيمولوجية التي تستهدف هذا التخصص والمجتمع الجزائري كحقل للدراسة، وهو ما أعطى لها دفعا قويا بعد سنوات طويلة من الجمود والغياب الكلي لمثل هذه اللقاءات، وذلك ما يتجلى بوضوح من خلال حجم التظاهرات العلمية التي انعقدت منذ ذلك التاريخ داخل العديد من الجامعات الوطنية، حيث فاق عددها الأربع (04) ملتقيات وهي:

- الملتقى الوطني الموسوم ب: **أي مستقبل للأنثروبولوجيا في الجزائر**؟ المنعقد في مدينة تيميمون في نوفمبر 1999.

- الملتقى الدولي الأول حول: **وضعية البحث الأنثروبولوجي في العالم العربي: الواقع والآفاق – الجزائر أنموذجا**. والمنعقد بجامعة **تبسة** خلال الفترة الممتدة ما بين: 09-10 ديسمبر 2007.
- الملتقى الدولي الأول حول: **مناهج الأنثروبولوجيا وتطبيقاتها الميدانية** بجامعة تلمسان، والذي أنعقد ما بين 20-21 أكتوبر 2014.
- الملتقى الدولي حول: **مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**
- ويعد الملتقى الحالي والموسوم **بالأنثروبولوجيا العربية خلال نصف قرن من الزمن: شخصيات، مؤسسات، كتابات، مجالات، الاهتمام** أخر هذه الملتقيات.

غير أن ما ينبغي أن نقف مليا عنده في هذا المجال، يتعلق بانحصار مواضيع هذه الملتقيات حول إشكاليتين أو ثلاث فقط ووقوعها في فخ التكرار أيضا، في حين مازالت هناك الكثير من الجوانب والمسائل بحاجة إلى نبش ولفت الانتباه إليها، الأمر الذي يستدعي تنظيم المزيد من هذه التظاهرات لتعميق النقاش حول شتى الجوانب التي تهم هذا الحقل والابتعاد عن المناسباتية في ذلك.

7. مركز فاعلون: أو رابطة الباحثين الأنثروبولوجيين في الجزائر:

وكنتاج لمسار التحول السريع الحاصل في وضع الأنثروبولوجيا في الجزائر، شهدت الساحة العلمية يوم 02 جوان 2014تأسيس مركز بحث مختص في الأنثروبولوجيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية تحت مسمى فاعلون، وذلك بمبادرة من كوكبة من الباحثين الشباب خريجي هذا التخصص عبر عدد من الجامعات الجزائرية، والذين سعوا لخلق فضاء منظم يجمع الباحثين من مختلف الجامعات الجزائرية وحتى العربية، بهدف تشجيع الدراسات الأكاديمية والبحوث العلمية في مجال الأنثروبولوجيا، حيث يسعى القائمون عليه إلى محاولة سد الفراغ الذي لا زالت تعانيه الأنثروبولوجيا خاصة على صعيد النشر الأكاديمي، من خلال توفيرهم لمنبر رسمي يسمح للباحثين بنشر باكورة أعمالهم، وهو ما من شأنه أن يعطي

دفع أكبر للناشطين في هذا الحقل المعرفي، حتى يسعوا إلى تغطية فضاءات ومواضيع بحثية أخرى لا زالت تعد في طور الطابوهات كما هو الشأن بالنسبة للأنثروبولوجيا الدينية[39].

الخاتمة:

ما يمكن قوله في ختام هذه المداخلة بناء على ما سلف تقديمه من معطيات، هو أنه رغم التأخر الذي طبع مسيرة الأنثروبولوجيا في الجزائر بعد الاستقلال، جراء الموقف الاديولوجي الرسمي المعلن منها، إلا أنها تمكنت بعد ذلك وفي ظرف وجيز وبفضل تضحيات ومثابرة الكثير من المنتسبين إليها، من أن تخطو خطوات جبارة خلال السنوات الأخيرة أعادتها إلى واجهة الساحة العلمية. غير أن هذه المكاسب المحققة سواء في مجال التكوين بشقيه (التدرج وما بعد التدرج) أو في مجال البحث، ستبقى بدون عائد حقيقي يذكر إذا لم يواكب ذلك قدرة حقيقية على تحيين التساؤلات وتحديد الرهانات المتعلقة بالواقع المحلي، والعمل على إعادة بناء المفاهيم المتصلة به بما يتناسق مع خصوصية هذا الواقع، وإلا فإنها سوف تتحول إلى نوع من الكتابات السطحية المقطوعة الصلة بواقعها.

المراجع والهوامش:

[1]. افرجي محمد اكلي، الإشكالية المعرفية للسوسيولوجيا الكولونيالية في الجزائر: دراسة عينة من الأبحاث الكولونيالية التي أنجزت جول منطقة القبائل، ورقة بحث مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني حول: **علم الاجتماع والمجتمع الجزائري**، تحرير: عبد القادر لقجع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص.95.

[2]فرادجي محمد اكلي، المرجع السابق، ص.95.

[3]. حمدي عيسى: فرنسا الكولونيالية وسؤال الهوية في منطقة القبائل، في: **مجلة الحوار الثقافي**، مخبر حوار الحضارات والتنوع الثقافي وفلسفة السلم، جامعة مستغانم، العدد 09، ربيع وصيف 2016، ص.150.

[4]. محمد سعيدي:**الأنثروبولوجيا والتراث الشعبي في الجزائر: تاريخ ومسارات**، http://arabi.assafir.com

[*]المقصود بها هنا هو الأنثروبولوجيا.

[5]. نور الهدى كوسة، إشكالية المصطلح في الدراسات الأنثروبولوجية: رصد للتمظهرات ومساءلة في علل الاضطراب: التجربة الجزائرية نموذجا، في: **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة سطيف 02، العدد 16، ديسمبر 2012، ص. 04.

[6] محمد إبراهيم صالحي، الأنثروبولوجيا والأنثروبولوجيا الدينية في الجزائر: عناصر من أجل حوصلة المعارف، ورقة بحث مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي حول: **مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**، تحرير: ساري حنفي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص. 329.

[7] عمار يزلي، الجزائر والأنثروبولوجيا: المناهج والموضوعات، ورقة بحث مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني حول: **علم الاجتماع والمجتمع الجزائري**، تحرير: عبد القادر لقجع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص.85.

[8] عمار يزلي، المرجع السابق، ص.90.

[9] محمد إبراهيم صالحي، مرجع سابق، ص. 329.

[10] عمار يزلي، مرجع سابق، ص. 90.

[11] محمد السويدي،**مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، صص. 143-169.

[12] نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي فيما بعد التدرج والتأهيل الجامعي والبحث العلمي، **دليل الرسائل الجامعية: من 1963-2013**، جامعة الجزائر، صص. 162-628.

[13] عمار يزلي، مرجع سابق، ص. 90

[14] حسن رمعون، ممارسة العلوم الاجتماعية في الجزائر، ورقة بحث مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي حول: **مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**، تحرير: ساري حنفي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص 298.

[15] مجاهدي مصطفى & فؤاد نوار، تكوين طلبة ما بعد التدرج في الأنثروبولوجيا في الجزائر: حالة المدرسة الدكتورالية، ورقة بحث مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي حول: **مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**، تحرير: ساري حنفي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، ص. 198.

[16] حسن رمعون، مرجع سابق، ص. 297.

[17] حسن رمعون، المرجع السابق، ص. 299.

[18] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم رقم 84- 242 والمتضمن إنشاء معهد وطني للتعليم العالي في الثقافة الشعبية بتلمسان**، الجريدة الرسمية، العدد 34، أوت 1948، الجزائر، ص. 1295.

[19] **د.أحمد أوراغي،الثقافة الشعبية: الحضور المعرفي والقيمة الدراسية**، *www.aranthropos.com*.

[∝] وهي كل من: الفنون الشعبية، اللهجات، الأدب الشعبي، والأنثروبولوجيا.

[20] نور الدين كوسة، مرجع سابق، ص. 05.

[21] محمد إبراهيم صالحي، مرجع سابق، صص. 330-331.

[22] مجاهدي مصطفى وآخرون، تخصص الأنثروبولوجيا في الجامعات: وهران، قسنطينة، وتلمسان الجزائرية نموذجا، في: **مجلة إنسانيات**، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، العدد 27، وهران، 2005، ص. 28-29.

[23] **بتاريخ: 2017/06/30 على الساعة 10:34. http://www.crasc.dz/index.php/ar**

[24] مجاهدي مصطفى وآخرون، مرجع سابق، ص. 27.

[**] من بين عناصر هذه الدفعة يوجد 04أفراد يشكلون نواة شعبة الأنثروبولوجيا في جامعة بسكرة، ويقفون وراء فكرة نجاح انعقاد أشغال هذا الملتقى الدولي: وهم كل من: سليم درنوني، الطيب العماري، عبد الرحمان شالة، أحمد بوطبة.

*** .ناقش كل من الأستاذين: سليم درنوني والطيب العماري أطروحتي الدكتوراه على مستوى جامعة الجزائر، ورقي الأول إلى مصاف أستاذ محاضر أ بعد حصوله على التأهيل الجامعي من جامعة تلمسان.

[25]. عبد القادر لقجع، **علم الاجتماع والمجتمع الجزائري**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص. 12.

[26]. مجاهدي مصطفى & فؤاد نوار، مرجع سابق، ص. 199- 207.

[27] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 93-141 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1413 الموافق ل 14 يونيو 1993م والمتضمن تحويل المركز الوطني للدراسات التاريخية إلى مركز وطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وفي علم الإنسان والتاريخ**، الجريدة الرسمية، العدد 41، الجزائر، صص. 13-14.

[28] أحلام أبو زيد،إطلالة على دراسات المركز الوطني الجزائري للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وعلم الإنسان والتاريخ، **في: مجلة الثقافة الشعبية**، العدد 16، شتاء 2012، صص. 166-189.

[29]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 92-215 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1412 الموافق ل 23 ماي 1992 والمتضمن إحداث مركز للبحث العلمي والتقني في علم الإنسان الاجتماعي والثقافي**، الجريدة الرسمية، العدد 40، الجزائر، ص. 1153.

* تم تعديله في سنة 2003 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-460 الصادر في 01 ديسمبر 2003.

[30]. حسن رمعون، مرجع سابق، ص. 297.

[31]. بوروبة حميد، "الدراسات اللهجية في المجلة الإفريقية" في: **مجلة أبوليوس**، العدد 02، جامعة شريف مساعدية سوق أهراس، 2015، ص. 89.

[32]. محمد إبراهيم صالحي، مرجع سابق، ص.331.

[33]. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **القرار رقم 547 المؤرخ في 02 جوان 2016، والذي يحدد كيفيات تنظيم الطور الثالث التكوين في وشروط إعداد أطروحة الدكتوراه ومناقشتها**، الجزائر، صص. 01-09.

[34]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998 يتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998-2002**، الجريدة الرسمية، العدد 62، الجزائر، 24 أوت 1998، صص. 03-49.

[35]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 13 كتوبر 1999 والمحدد لقواعد إنشاء مخابر البحث وتنظيمه وسيره**، الجريدة الرسمية، العدد 77، الجزائر، 03 نوفمبر 1999، صص. 5-9.

[36]. http://www.dgrsdt.dz/Fr/

¥ . يزعم القيّمون على شؤون هذه المجلة أن فرص النشر باللغة العربية متاحة سواء من خلال العديد من أقسام المجلة، كقسم "مواقف البحث" في كل عدد، أو قسم "مقالات متنوعة"، إلى جانب "دفاتر مجلة إنسانيات" والتي يتم فيها ترجمة بعض المقالات المتميزة من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية.

[37] نورية بن غربيط رمعون & جيلالي المستاري إنسانيات: تجربة مجلة جزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، ورقة بحث مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي حول: **مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**، تحرير: ساري حنفي وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2014، صص. 302-304.

[38] محمد إبراهيم صالحي، مرجع سابق، ص. 331.

[39]. http://www.kawaliisse.com/ar/2017/03/08